الصين والصعود نحو مكانة القطب العالمي

محمد عبيد على عبد العظيم * درية شفيق بسيوني **

ملخص

أصبحت الصين إحدى أهم القوى الوازنة على الصعيد الدولي، وذلك بفضل تطورها الاقتصادي حيث تعتبر الصين في الوقت الحاضر ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة وأكبر دولة صناعية، وأكبر الدول المصدرة في العالم، وإضافة إلى المقوم الاقتصادي تمتلك الصين قدرات عسكرية هائلة إذ احتلت المرتبة الأولي عالميًا من حيث تعداد الجيش والمرتبة الثالثة من حيث القدرات العسكرية بعد الولايات المتحدة وروسيا على التوالي، كذلك تنتهج الصين سياسة خارجية سلمية ومستقلة بهدف حماية استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها، فضلًا عن ذلك تسعي إلى تغيير بنية النظام الدولي الأحادي القطبية التي تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى التعددية القطبية مع تعزيز أسسه القائمة على انفتاح الأسواق وحرية التجارة الدولية، ولقد اتبعت الصين عدة مسارات لبلوغ مكانة قيادية عالمية في النظام الدولي أولها: مبادرة الحزام والطريق والتي تعد مبادرة تنموية جيوسياسية وعنصرًا رئيسيًا في تنفيذ إستراتيجية الصين الخاصة بالانفتاح على العالم وثانيها: تكريس النفوذ الصيني في اسيا الوسطي، لما تحتويه من إمكانيات يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الصينية وبلوغ المكانة القيادية العالمية، وثالثها: امتداد النفوذ الصيني إلى منطقة الشرق الأوسط والتي تمثل أهمية كبيرة للمصالح الصينية حيث يعتبرها المحللون الصينيون مفترق طرق عالمي ومنطقة جغرافية رئيسية كبري كونها سوقًا كبيرًا للسلع الصينية وموقعًا متميزًا لمشاريع البنية التحتية الصينية.

الكلمات المفتاحية: الصين، المكانة العالمية، النظام الدولي.

* مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
** استاذ العلوم السياسية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

China and its rise to global pole status

Abstract

China has become one of the most important powers on the international level, thanks to its economic development, as China is currently considered the second largest economy in the world after the United States, the largest industrial country, and the largest exporting country in the world. In addition to the economic component, China possesses enormous military capabilities, as it ranked First in the world in terms of army numbers and third in terms of military capabilities after the United States and Russia, respectively. China also pursues a peaceful and independent foreign policy with the aim of protecting its independence, sovereignty, and territorial integrity. In addition, it seeks to change the structure of the unipolar international system dominated by the United States to Multipolarity while strengthening its foundations based on open markets and freedom of international trade. China has followed several paths to achieve a global leadership position in the international system, the first of which is: the Belt and Road Initiative, which is a geopolitical development initiative and a key element in implementing China's strategy of openness to the world, and the second: consecrating Chinese influence. In Central Asia, because of the potential it contains that can contribute to achieving Chinese economic development and achieving global leadership status, and third: the extension of Chinese influence to the Middle East region, which represents great importance to Chinese interests, as Chinese analysts consider it a global crossroads and a major geographical region, being a large market. for Chinese goods and a prime location for Chinese infrastructure projects.

Keywords: China, Global standing, international system**.**

مقدمة

استطاعت الصين في السنوات الأخيرة أن تستفيد من عثرات الإدارات الأمريكية المتعاقبة من خلال اعتمادها لسياسة القوة الناعمة، واستخدامها الإقناع بدلا من الإكراه، وتعظيم قدرتها على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة ثقافية ودبلوماسية واقتصادية، وقد جاء عام 1997 ليكون علامة بارزة لتأكيد القوة الناعمة للصين حينما رفضت تخفيض قيمة عملتها على خلفية الأزمة المالية في أسواق آسيا. ومنذ ذلك التاريخ (1997) بدأت الصين تستخدم بعض تطبيقات القوة الناعمة بنجاح ملحوظ حيث دشنت ما عرف باسم إستراتيجية "توزيع المكاسب في سياستها الخارجية"، معلنة أنها ترغب في التعاون مع الدول الأخرى بمنطقة جنوب شرقي آسيا، متخذة مبادرات حقيقية بالتوقيع على اتفاقية "صداقة" مع تلك الدول [1].

وليس بخاف أن الصين تتمتع بوزن إستراتيجي كبير على المستويين الإقليمي والدولي؛ إذ بفضل مقوماتها البشرية والاقتصادية والعسكرية تمكنت من أن تكون طرفاً فاعلاً في الساحة الدولية وفي إطار النظام السياسي الدولي المعاصر الذي يشهد حزمة من التحولات السياسية والاقتصادية، التي تذكي صعودًا صينيًا مؤثرًا على المسرح الدولي، ولقد أدركت الصين أن الفوز في معركة التنافس الاقتصادي غير ممكن دون امتلاك النفوذ الجيوستراتيجي القادر على إسناد صعودها؛ إذ إن تأمين احتياجات الصعود الاقتصادي، وعلى رأسها إمدادات الطاقة، بحاجة إلى علاقات قوية بدول المصدر والممر، وحضور عسكري لحماية هذه الإمدادات. وكذلك الحال بخصوص الصادرات الذي يشكل النفوذ الدولي دعما أساسيًا لإكسابها التفضيل على غيرها، أو إزالة العوائق ذات الدوافع السياسية من طريقها، وفي

[1] Joshua Kurlantzick, "China's Charm: Implications of Chinese Soft Power", Washington, **Carnegie Endowment for International Peace**, Issue 47, June 2006, P3

مسعى الصين لبناء رافعة استراتيجية من التحالفات اعلنت في عام 2013 عن مبادرة "الحزام والطريق"؛ والتي تعد مشروعا جيوسياسيًّا عملاقًا تسعى من خلاله إلى تشكيل شبكة من الحلفاء والشركاء في النمو الاقتصادي الصيني من أجل تأمين وارداتها من الطاقة، وتأمين خطوط تجارتها البحرية والبرية من أراضيها وصولا إلى أوروبا. بحسبان ذلك وسيلتها المثلى صوب تبوء مكانة عالمية بارزة[1]

وعطفًا على ما تقدم ستتناول هذه الدراسة مساعي الصين صوب هذه المكانة، من خلال مبحثين يتناول **أولهما:** مقومات القوة الصينية، على حين يحلل **ثانيهما:** مسارات الصين نحو مكانة عالمية قيادية.

[1] رزگار علي، "الصراع الامريكي-الصيني في ظل المتغيرات الجديدة: دراسة في الابعاد السياسية والاستراتيجية والاقتصادية فترة 2008-2020"، نيقوسيا، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الشرق الأدنى، 2021، ص84

المبحث الأول:

مقومات القوة الصينية

تتوافر للصين مجموعة من المقومات والمؤهلات التي تجعل منها إحدى القوى الوازنة على الصعيد الدولي، حيث تشهد تطوراً اقتصادياً متسارعاً، كما تحظى بمكانة دولية متميزة من حيث استثمار وتطوير التقنية الحديثة واعتماد الطاقة المتجددة كاختيار استراتيجي، علاوة على إنجازاتها على مستوى غزو الفضاء. كذلك تحتل الصين موقع الصدارة عالمياً على مستوى المكون البشري، بما يمثل زهاء خمس سكان العالم، وهو ما ترى فيه مقوماً أساسياً يخدم التنمية في أبعادها المختلفة؛ كما تمتد الصين على مساحة جغرافية شاسعة ومتنوعة، الأمر الذي يجعلها تختزن مجموعة متنوعة من الثروات، أما على المستوى الاقتصادي فتستأثر الصين بنسب نمو قياسية عالمياً، وبأكبر الاحتياطيات النقدية في العالم، كما أن اقتصادها لم يتضرر كثيراً بتداعيات الأزمات المالية الدولية الأخيرة قياساً على عدد من البلدان الغربية، في حين تعد الصين كذلك أحد أهم الفضاءات الدولية جلبًا للاستثمارات الخارجية، وهو ما يجعل اقتصادها ضمن أقوى الاقتصادات على مستوى العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية[1].

هذا الصعود الصيني الذي لا تخطئه عين المراقبين المحايدين إنما يستند إلى ما يلي من مقومات:

أولًا: المقوم الاقتصادي:

أصبحت الصين في الوقت الحاضر ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأكبر دولة صناعية وتجارية وصاحبة الرصيد الأكبر في احتياطي العملات الأجنبية في

[1] إدريس لكريني، "الصين وتحولات النظام الدولي الراهن"، بيروت، **مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي**، العدد 461، المجلد 40، يوليو 2017، ص124.

العالم، مما جعلها قوة رئيسية ومصدرًا هاماً في دفع نمو الاقتصاد العالمي، بعد أن حققت تحولاً عظيماً من الانغلاق الكامل إلى شبه الانغلاق ثم إلى الانفتاح على نحو شامل.[1]

وجدير بالذكر أن النظام الاقتصادي الصيني قد مر بمرحلتين أساسيتين **أولاهما:** مرحلة البناء الاشتراكي والتي استمرت من عام 1949 وحتى عام 1976، **وثانيتهما:** مرحلة الانفتاح على النظام الرأسمالي، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والإصلاحات في النظام الاقتصادي والتي انطلقت من عام 1978، كما تستثمر الصين بمليارات الدولارات في سندات الخزانة الأمريكية مما يمكنها من لعب دور كبير في التحكم في الاقتصاد العالمي، وفقاً لمعياري حجم السوق والتجارة الخارجية، والقوة الشرائية للعملة الصينية (اليوان مقابل الدولار)[2]، هذا الصعود الاقتصادي المشهود دللت عليه عدة معايير نحددها كالتالي:

(1)حجم الناتج الإجمالي المحلي:

أخذ الاقتصاد الصيني ينمو بوتيرة متسارعة إذ بلغ متوسط النمو السنوي 10% خلال الأربعة عقود المنصرمة ما أدى إلى إحداث تحول شامل وبعيد المدى في المجتمع الصيني وتحقيق نهضة اقتصادية غير مسبوقة ومعجزة تنموية بما يعد أعظم إنجاز تنموي عرفه تاريخ البشر، وقد تمكنت الصين من تحقيق انطلاقة ناجحة في كافة المجالات مكنتها من أن تكون قوة صاعدة خاصة في المجال الاقتصادي، حيث باتت "مصنع العالم"، وتغزو منتجاتها الصناعية أسواق هذا

[1] احمد فاروق عباس، "التجربة التنموية في الصين: الواقع والتحديات"، القاهرة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، العدد 3، المجلد 49، أكتوبر 2019، ص550.

[2] جيفري ساكس، الاقتصاد الصيني في مواجهة الضغوط الأمريكية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2015، على الرابط:
https://1a1072.azureedge.net/ebusiness/2015/10/21/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%81%D9%8A%D9

العالم كما أصبحت أكبر شريك تجارى لـ 130 دولة في العالم. وقفز ناتجها المحلى الإجمالي مما يعادل 6% من ناتج الولايات المتحدة الأمريكية عام 1981 إلى أكثر من 70% في عام 2021، وهي مازالت تمضي قدمًا في تقليص الفارق، ومن المرشح أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقد القادم، وتعتبر الصين من الدول الرائدة التي تمتلك أكبر ناتج محلي إجمالي الذي يقع في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة.[1] (راجع الجدول (1)

الجدول (1)

الناتج الإجمالي المحلي الصيني ومعدل نموه منذ عام 2000 حتى عام 2023

العام	الناتج الإجمالي المحلي بالدولار الامريكي	معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي بالنسبة المئوية
2000	1.21 تريليون دولار	%8.5
2001	1.34 تريليون دولار	%8.30
2002	1.47 تريليون دولار	%9.10
2003	1.66 تريليون دولار	%10
2004	1.96 تريليون دولار	%10.10
2005	2.29 تريليون دولار	%11.40

[1] دينغ لونغ، **"تجربة الصين في التنمية: رؤي وإنجازات"**، القاهرة، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 13 فبراير 2022، على الرابط التالي:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17398.aspx

2006	2.75 تريليون دولار	%12.70
2007	3.55 تريليون دولار	%14.20
2008	4.59 تريليون دولار	%9.70
2009	5.1 تريليون دولار	%9.40
2010	6.09 تريليون دولار	%10.60
2011	7.55 تريليون دولار	%9.60
2012	8.53 تريليون دولار	%7.90
2013	9.57 تريليون دولار	%7.80
2014	10.48 تريليون دولار	%7.40
2015	11.06 تريليون دولار	%7
2016	11.23 تريليون دولار	%6.80
2017	12.31 تريليون دولار	%6.90
2018	13.89 تريليون دولار	%6.70
2019	14.28 تريليون دولار	%6
2020	14.69 تريليون دولار	%2.20
2021	17.82 تريليون دولار	%8.10

2022	17.88 تريليون دولار	%3
2023	17.79 تريليون دولار	%5.2

المصدر:

"GDP (current US$) – China", **World Bank**, World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files, On Site:

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=CN

(2)حجم الصادرات الصينية:

تعتبر الصين أكبر الدول المصدرة في العالم حيث تشمل الصادرات الرئيسية المعدات الكهربائية والإلكترونية، والآلات، والمفاعلات النووية، والمراجل، والأثاث، والبلاستيك، والألعاب، والأجهزة البصرية، والضوئية، والطبية، والمركبات بخلاف السكك الحديدية، والحديد والصلب، ويعتبر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر وجهات صادرات الصين، حيث استحوذت على أكثر من 15 % من اجمالي هذه الصادرات تليها هونغ كونغ واليابان وكوريا الجنوبية وفيتنام وألمانيا وأستراليا والهند وهولندا، بالإضافة إلى دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا[1]. (راجع الجدول (2))

[1] "Chinese foreign trade in figures", **Santander Trade,** May 2023, On Site: https://santandertradecom.translate.goog/en/portal/analysemarkets/china/foreign-trade-in-figures?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

الجدول (2)

حجم الصادرات الصينية منذ عام 2000 حتى عام 2023

العام	حجم الصادرات بالدولار الامريكي
2000	253.10مليار دولار
2001	272.06 مليار دولار
2002	333 مليار دولار
2003	447.96 مليار دولار
2004	607.36 مليار دولار
2005	773.34 مليار دولار
2006	991.73 مليار دولار
2007	1.26 تريليون دولار
2008	1.50 تريليون دولار
2009	1.262 تريليون دولار
2010	1.654 تريليون دولار
2011	2.01 تريليون دولار
2012	2.18 تريليون دولار
2013	2.354 تريليون دولار

2014	2.462 تريليون دولار
2015	2.362 تريليون دولار
2016	2.20 تريليون دولار
2017	2.424 تريليون دولار
2018	2.66 تريليون دولار
2019	2.63 تريليون دولار
2020	2.73 تريليون دولار
2021	3.553 تريليون دولار
2022	3.71 تريليون دولار
2023	3.51 تريليون دولار

المصدر:

Exports of goods and services (current US$) – China**, World Bank,** World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files, On Site:

https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end=2021&locations=CN&start=2000

ثانيا: المقوم العسكري:

تبدو القدرات العسكرية الصينية هائلة، ويعود ذلك إلي عوامل عدة منها القوة البشرية الضاربة وعلي الرغم من أن مسألة الأعداد قد فقدت الكثير من تأثيراتها في ظل تطور نظم التسليح الحديثة، واعتماد الجيوش على القوات الجوية، وفي ظل وجود

الأسلحة النووية، إلا أن القوة العددية للجيش الصيني لا تزال موضع اهتمام[1]، إذ احتلت الصين المرتبة الأولي عالميًا من حيث تعداد الجيش، والمرتبة الثالثة من حيث القدرات العسكرية بعد الولايات المتحدة وروسيا على التوالي ووفقًا لتصنيف مؤسسة "Global Fire Power" لعام 2024 يصل عدد أفراد القوات المسلحة الصينية إلى 3 مليون موزعين على القوات البرية والبحرية والجوية وفق ما يلي من تفصيل[2]:

(1)القوات البرية:

طبقًا لتعداد عام 2024 تتكون القوات البرية للصين من 2.545 مليون جندي، ولديها 5000 دبابة، و174300 مركبة قتال مدرعة، كما تمتلك 3850 مركبة ذاتية الدفع، و1434 مركبة حاملة المدفعية، و3180 حاملة صواريخ.

(2)القوات البحرية:

طبقًا لتعداد عام 2024 تتكون القوات البحرية من 380 ألف جندي، وتضم حاملتي طائرات مقاتلة، و3 حاملات طائرات هيلوكوبتر، و49 مدمرة، و42 فرقاطة، و72 كورفيت، و61 غواصة، و150 سفينة دورية، و36 سفينة مضادة للألغام.

(3)القوات الجوية:

طبقًا لتعداد عام 2024 تتكون القوات الجوية من 400 ألف جندي، مزودة ب 112 طائرة مهمات خاصة، و10 اساطيل للنقل الجوي، 913 طائرة هيلوكوبتر، 281 طائرة هيلوكوبتر هجومية.

[1] محمد عبد السلام، " القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي"، القاهرة، **السياسة الدولية**، يوليو 2011، على الرابط التالي:
http://www.siyassa.org.eg/News/1591.aspx

[2] "2023 China Military Strength**", Global Fire Power,** April 23, 2023, On Site: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-

(4)الترسانة النووية والصاروخية للصين:

وفقًا لتقرير نشرته وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) في 29 نوفمبر 2022 تمتلك الصين 410 رأسًا نووية، وإذا واصلت الصين وتيرة توسعها النووي، فمن المحتمل أن يكون لديها 700 رأسًا نووية عام 2027 و1000 رأسًا نووية عام 2030 و1500 رأس نووي بحلول عام 2035[1]، كذلك تواصل الصين تطوير برنامجها الصاروخي حيث طورت صاروخها الباليستي العابر للقارات DF-41، الذي كشف النقاب عنه لأول مرة خلال العرض العسكري الصيني الذي أقيم في بيجين في 1 أكتوبر 2019 والذي يعد أقوى الصواريخ البالستية العابرة للقارات (ICBM) المطورة في الصين، ويتميز بمدى إطلاق يتراوح من 12000 إلى 15000 كم، ويستخدم محركًا صاروخيًا من ثلاث مراحل يعمل بالوقود الصلب، ويمكنه حمل رأسًا نووية تصل إلى 2500 كجم، ويمكن إطلاقه من منصات إطلاق متحركة من فوق مركبات أو عربات سكك حديدية، بالإضافة إلى منصات الإطلاق القائمة على صوامع ولقد تقدمت الصين بشكل كبير في بناء منشآت لإطلاق الصواريخ البالستية العابرة للقارات التي تعمل بالوقود الصلب كما وسعت من بناء صوامع صواريخ باليستية عابرة للقارات تعمل بالوقود السائل مثل DF- 5[2]

كما عملت على دعم قوتها الصاروخية الباليستية متوسطة المدى البالغة حوالي 200 صاروخ باليستي متوسط المدى يطلق من الأرض من طراز DF-26، والذي كشفت عنه بيجين رسميا خلال استعراض يوم النصر العسكري عام 2015 ودخل

[1] "Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2022", Washington**, U.S. Department of Defense,** November 29, 2022, p ix

[2] Hans M. Kristensen & Matt Korda &Eliana Reynolds, "Nuclear Notebook: Chinese nuclear weapons, 2023", Washington, **Bulletin of the Atomic Scientists**, March 13, 2023, On Site: https://thebulletin.org/premium/2023-03/nuclear-notebook-chinese-nuclear-weapons-2023/

الخدمة فعليا سنة 2016، ويبلغ مداه 4000 كيلومتر، ويتميز هذا الصاروخ بقدرته على حمل رؤوس نووية وأخرى تقليدية في آن واحد، كما يمكنه حمل 3 رؤوس حربية نووية يمكن توجيهها لضرب أهداف متعددة، كما أنه قادر على توجيه ضربات دقيقة لهذه الأهداف، وبالإضافة إلى ذلك يمكن لهذا الصاروخ الوصول إلى جزيرة غوام الأميركية بالمحيط الهادي، مع قدرته على استهداف حاملة الطائرات العملاقة "نيميتز" (Nimitz)، والتي توصف بأنها قلعة وقاعدة عسكرية عائمة وصمام أمان في وجه أي تهديد[1]، كذلك قامت بتجهيز 6 غواصات نووية حاملة للصواريخ الباليستية من طراز 094 وهي مزودة بأنظمة التحكم وأجهزة الاستشعار، كما أنها مزودة بـ 6 قاذفات طوربيد عيار 533 مم، وقادرة على حمل وإطلاق 12 صاروخاً باليستيا.[2]

ومن خلال ما تقدم يتضح حرص الصين على حيازة قدرات عسكرية ضاربة مع تحديثها استنادًا إلى عدة مبررات: **أولها:** قناعة القيادة الصينية بتزايد مسببات وعوامل عدم الاستقرار الإقليمي والدولي التي تمثل تهديداً للبيئة الأمنية الخارجية للصين، والتي تتمثل في النزاعات الحدودية بين الصين والدول المجاورة لها، خاصة تلك المتحالفة مع الولايات المتحدة، على غرار اليابان في بحر الصين الجنوبي والشرقي، بالإضافة إلى النزاع الحدودي البري بين الصين والهند. وهو الأمر الذي يدفع بيجين إلى تبني توجه أكثر حزماً وتشدداً في التعامل مع مهددات الأمن والاستقرار ببعديها الإقليمي والدولي، عبر اعتماد سياسة تتسم بقدر أكبر من

[1]Shannon Bugos & Michael Klare, "Pentagon: Chinese Nuclear Arsenal Exceeds 400 Warheads", Washington, **The Arms Control Association**, January/February 2023, On Site:
https://www.armscontrol.org/act/2023-01/news/pentagon-chinese-nuclear-arsenal-exceeds-400-warheads

[2] "Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2022", **Cit.Op**, p viii.

توظيف القوة الصلبة، بما فيها اللجوء إلى القوة المسلحة، في سياساتها لدى التعامل مع العالم الخارجي[1]، **وثانيها:** صدور عدة تصريحات عن الرئيس الأمريكي، جو بايدن، تشكك في التزام واشنطن بمبدأ "الصين الواحدة"، خاصة بعدما أشار إلى إمكانية استخدام الجيش الأمريكي قواته لحماية تايوان، وهو الأمر الذي دفع بيجين إلى إجراء تدريبات ومناورات عسكرية غير مسبوقة في مضيق تايوان وحول الجزيرة بأكملها. وكذلك الإعراب عن استعدادها "لاتخاذ الإجراءات اللازمة كافة" لحماية سيادتها. فضلاً عن إصدار كتاب أبيض، أكدت فيه عدم استبعاد اللجوء إلى القوة كملاذ أخير، لإعادة توحيد تايوان مع الوطن الأم[2]، **وثالثها:** التصدي للمحاولات الامريكية لتطويق الصين بالتعاون مع حلفائها، في منطقة المحيطين الهادئ والهندي من خلال اتفاق "أوكوس" الأمني، الذي تم الإعلان عنه في 15 سبتمبر 2021، وهو عبارة عن شراكة أمنية بحرية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، ويتضمن تزويد أستراليا بالتكنولوجيا الأمريكية لبناء غواصات تعمل بالطاقة النووية، حتى تتمكن أستراليا من مراقبة التحركات البحرية الصينية في جنوب شرق آسيا. والذي اعترضت عليه الصين لكونه ينتهك معاهدة عدم الانتشار النووي. [3]

ثالثا: المكون السياسي:

تنتهج الصين سياسة خارجية سلمية ومستقلة، والهدف الاساسي لهذه السياسة هو حماية استقلال الصين و سيادتها وسلامة أراضيها وعدم الاعتداء مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لذلك يمكن القول بأن القيادات الصينية

[1] Timothy R. Heath, "Why Is China Strengthening Its Military? It's Not All About War", Washington, **The RAND Corporation**, March 24, 2023, On Site: https://www.rand.org/blog/2023/03/why-is-china-strengthening-its-military-its-not-all.html

[2] شادي عبد الوهاب منصور، **" العامل التايواني: لماذا تسعى الصين لتعزيز قدراتها العسكرية؟"**، أبوظبي، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، العدد 1691، 20 نوفمبر 2022، ص 4

[3] المرجع السابق، ص2

المتعاقبة أدت دورًا مهمًا في توجيه السياسة الخارجية الصينية، لاسيما وأن النظام السياسي الصيني يعد من الانظمة الشمولية المغلقة والتي تؤدي فيها الزعامات السياسية الدور الاساسي في التخطيط لسياسة الصين الخارجية، اي ان كاريزما القائد وعملية انتقال السلطة السلمية من جيل لآخر له تأثير كبير في عملية صناعة القرار ووضع السياسات في الصين، وبالأخص في ظل ظاهرة التحولات الواسعة وتنوع الاهداف في توجهاتها السياسية الخارجية وبهذا تنتهج الصين دبلوماسية ذكية تسعى إلى كسب أكبر عدد من الأصدقاء في المجال الدولي، سعيًا وراء فتح الأسواق الدولية امام التدفق الهائل للمنتجات الصينية.[1]

ومنذ صعود الرئيس الصيني الأسبق "دينغ شياو بينغ" إلى السلطة عام 1987 بعد وفاة الزعيم "ماوتسي تونغ" تبنت الصين تغييرات عميقة في سياستها على المستويين الداخلي والخارجي، وذلك بغية إطلاق طاقات الشعب الصيني وتحريره من القيود الأيديولوجية التي فرضها عهد "ماو تسي تونج"، حيث عمدت منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، إلى إقامة روابط الصداقة مع الدول الأخرى على أساس مبادئ التعايش السلمي مع كافة الدول، وانطلاقا من أن الهدف الرئيس لسياستها الخارجية هو الحفاظ على بيئة إقليمية مستقرة تحفظ لها مواردها لتوظيفها في مجال التنمية بدل استنزافها في الحروب والاسلحة، فقد سعت الصين إلى توسيع الروابط الاقتصادية والدبلوماسية مع دول آسيا المجاورة، وهو التطور الذي دفع الباحثين والمؤسسات الدولية إلى توقع أن الصين سوف تخلف الولايات المتحدة في زعامة العالم مع النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين[2]، وفي قناعة معظم الباحثين

[1] صفاء حسين علي، **"**إستراتيجية القوة الذكية وأثرها في السياسة الخارجية الصينية**"**، بغداد، **مجلة الجامعة العراقية**، العدد 47، المجلد 3، ص370

[2] قاسم محمد عبيد، ريا عبد المحسن"التوجهات الاستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق: دراسة في التوجه الطاقوي"، بغداد، **مجلة قضايا سياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد62، 2020، ص2

الصينين أن وطنهم يتخذ وضعا رباعي الأبعاد، فهي دولة صاعدة Emerging State وهي قوة عالمية World class Power ، وهي قوة إقليمية ذات نفوذ مؤثر Regional Power، كما أنها تعامل على أنها دولة شبه قوة عظمى Quasi Super Power في إطار النظام العالمي القائم، سعيا لتكريس مكانتها عالميا[1]

والجدير بالذكر أن الصين لا تخفي عدم رضاها عن بنية النظام الدولي الحالي الذي يركز الحاكمية الدولية في قبضة دولة عظمى واحدة، لذلك تعلن بأنها تسعى لتغيير بنيته الهيكلية إلى التعددية القطبية، مع الاستمرار بتعزيز أسسه الاقتصادية القائمة على انفتاح الأسواق وحرية التجارة الدولية. باختصار تستهدف الصين تحقيق تغيير تحويلي يعيد صياغة علاقات القوة العالمية، لذلك تمحور الصين سياستها الخارجية حول المرتكزات التالية:

(أ) إعادة صياغة الخطاب المتعلق بالنظام الدولي:

تعمل الصين على طرح خطاب جديد يصيغ رؤيتها حول ما يجب أن يكون عليه النظام الدولي، والكيفية التي يجب أن يعالج بها القضايا الدولية. ويمتاز هذا الخطاب بالإيجابية، ويُنقل إلى الآخرين بنبرة هادئة متزنة ليعرض لمنظومة دولية مختلفة، أفقية التشكيل، تتساوى فيها الدول، صغيرها وكبيرها، بغض النظر عما تملكه من معايير القوة في إطار من التعاون والتناغم بين الجميع[2]. لذلك شدد الخطاب الذي ألقاه الرئيس الصيني عام 2022 في قمة الرؤساء التنفيذيين لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، على تعميق فكرة العيش المشترك القائم على التناغم والانسجام بين دول العالم، لتحقيق المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك

[1] د. السيد أمين شلبي، الصين والعالم: رؤية الصين للعالم ورؤية العالم للصين، (القاهرة، **عالم الكتب**، الطبعة الأولى، 2018) ص 23

[2] علي الجرباوى، "رؤية الصين لدورها العالمي"، الدوحة، **المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية**، العدد 509، المجلد 44، يوليو 2021، ص91

للجميع، كما تشدد الصين على أهمية تحقيق التنمية المستدامة للشعوب، وإشاعة أجواء السلم والاستقرار في العالم بالتفاهم والاعتدال واتباع منهج فض النزاعات سلميًا[1].

(ب) طرح نموذج مختلف للدولة العظمى:

تطرح الصين باستمرار تصورها حول ماهية النموذج المثالي للدولة العظمى، مقدمة نفسها بأنها دولة أهل للثقة، تتحلى بالمسؤولية، وتستدعى لتعزيز هذا الدور خطابا سياسيا تؤسسه على تراثها الحضاري وخبراتها التاريخية، هكذا تحاول الصين أن تؤطر مشروعها في إطار تعاوني سلمي يعزز التواصل الحضاري مع الدول الأخرى، رافضة تعزيز حضورها من خلال الحروب والأزمات. أو الاعتماد على القوة الصلبة وحدها دون الناعمة. [2]

(ج) الاهتمام بتطوير العلاقات الثنائية مع دول العالم:

تسعى الصين لتطوير علاقاتها الثنائية مع أكبر عدد ممكن من الدول، بغض النظر عن حجم كل دولة، أو معتقدها الأيديولوجي، أو نوع نظامها السياسي، أو طبيعة علاقاتها مع بعضها بعضا. وفي هذا السياق يمكن القول أن الإستراتيجية الصينية للعب دور محوري في النظام الدولي ترتكز على بعض العناصر أبرزها التركيز على الدول ذات العلاقة المضطربة مع الولايات المتحدة مثل كمبوديا، فقد عززت الصين علاقاتها مع رئيس الوزراء الكمبودي السابق "هون شين" بالتزامن مع تدهور علاقاته مع واشنطن، كما اتبعت أمرًا مشابها خارج آسيا مثل علاقتها بالسودان وفنزويلا وأوزبكستان، فضلًا عن ذلك فقد عملت على الدفع بقوتها الناعمة في

[1] "Full text of Xi's written speech at APEC CEO Summit**", China Daily**, 18 November 2022, On Site:
https://www.chinadaily.com.cn/a/202211/18/WS6376a822a31049175432a691.html

[2] د.مصطفى علوي، "دور الصين في تأسيس نظام دولي جديد"، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 214، المجلد 53، أكتوبر 2018، ص 163

جنوب شرقي آسيا، إذ يفوق الدعم الذي تقدمه بيجين إلى الفلبين أربع أضعاف حجم المساعدة الأمريكية لها، كما تفوق نظيرتها الأمريكية في "لاوس" بثلاثة أضعاف، وتساوت المساعدة الصينية مع الأمريكية لدولة إندونيسيا، لكنها تفوقت عليها في تنوعها، ومنذ نهاية تسعينيات القرن الماضي عملت الصين على تشجيع الشركات الصينية للاستثمار في الخارج، وتقليل المخاوف من نمو الاقتصاد الصيني، حيث استخدمت المساعدات الصينية المقدمة إلى تايلاند مثلًا لجذب السياسيين التايلانديين للدراسة في الصين، كما اشترت الصين منتجات لإرضاء المزارعين التايلانديين الذين أعربوا عن قلقهم من تأثير التجارة مع الصين، وهو ما بدا نموذجا واضحا في توظيف القوة الناعمة الصينية خدمة للمصالح العليا.[1]

(د) تنامي الانخراط في القضايا الدولية متعددة الأطراف

بدأت الصين، من منطلق تزايد وعيها بأهمية الانخراط على نحو أعمق في تحمل المسؤوليات العالمية بزيادة اهتمامها في أداء دور أكبر في القضايا الساخنة على الساحة الدولية، على سبيل المثال ساهمت الصين في التوصل إلى اتفاق باريس للمناخ، وأعلنت بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه استمرار التزامها به كما تحاول إبراز دور جديد لها في مجال تحسين البيئة وتعزيز مبادرة التنمية الخضراء. وزادت جهودها في مواجهة قضايا دولية متعددة مثل محاربة الفقر وانتشار الأوبئة والكوارث الطبيعية والتصحر، ومحاربة الإرهاب. وأصبحت تقود الجهود الدولية في مجال حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة. وتعد الصين الأكبر مساهمة في هذا المجال بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، بميزانية فاقت المليار دولار[2].

[1] Joshua Kurlantzick, "China's Charm: Implications of Chinese Soft Power", Op.Cit, P3

[2] علي الجرباوى، "رؤية الصين لدورها العالمي"، **مرجع سابق**، ص93

(هـ) تعزيز دور الأمم المتحدة

للصين موقف تقليدي ثابت في دعم الأمم المتحدة، على أساس أنها المؤسسة الأعلى في الحاكمية الدولية، ولهذا الموقف الصيني ثلاثة دوافع **أولها:** تعزيز دور الأمم المتحدة الذي يصب في المسعى الصيني الذي يستهدف تغيير قواعد الحوكمة الدولية من نظام أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب. فالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن تمتلك حق النقض، ما يعني عدم إمكان تفرد دولة واحدة واستئثارها بالقرار الدولي. أما **ثانيها:** استخدام المؤسسة الدولية كدرع واقية للصين تصد عنها تدخلات الغير في شؤونها الداخلية. فازدواجية المعايير في السياسة الخارجية للدول الغربية، يضمحل تأثيرها عندما تقنن داخل إطار الشرعية الدولية، وضمن أحكام القانون الدولي، **وثالثها:** استخدام المنبر الذي توفره الأمم المتحدة، وبخاصة جمعيتها العامة التي تضم جميع الدول الأعضاء لحشد التأييد للمواقف والسياسات الصينية.[1]

[1] المرجع السابق، ص94

المبحث الثاني:

مسارات الصين نحو مكانة عالمية قيادية

ليس ثمة جدال في سعي الصين لتوسيع دائرة نفوذها عالمياً؛ بحيث ترسم محيطاً مناسباً لها تسيطر عليه بقوة من خلال خلق نطاقات جيوسياسية تحمي مصالحها، وتراعي صلاحياتها، فمشروعها الجيوسياسي يمتاز ببعض الأساليب التي قد يجدها محللو المنافسات الدولية مألوفة، والبعض الآخر يجدها أكثر حداثة، هكذا تهدف الصين إلى خلق مجال نفوذ مؤثر في شرق آسيا وأماكن أخرى حول محيطها المباشر. حيث أنشأت علاقات تجارية واستثمارية تهدف إلى جعل اقتصادات المنطقة أكثر تمحوراً حول بيجين. كما تستخدم قوتها العسكرية المتنامية للضغط على تايوان، بشأن تحقيق مطالب موسعة في بحر الصين الجنوبي، كذلك لإجبار الدول في دائرة المحيطين الهندي والهادئ على التفكير ملياً قبل إثارة غضب بيجين، كذلك تحاول الصين دق أسفين بين الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها في الدائرة الآسيوية بحيث يمكن إخراج واشنطن من المنطقة تماماً، كما فعلت واشنطن عندما قامت بطرد منافسيها الأوروبيين من منطقة البحر الكاريبي.[1]

وسعيًا وراء بلوغ هذا المخطط تتبع الصين عدة مسارات نوجزها فيما يلي:

أولًا: مبادرة الحزام والطريق لتعزيز التفوق الاقتصادي للصين

يُعد مشروع طريق الحرير الجديد، مبادرة تنموية جيوسياسية وعنصرًا رئيسا في تنفيذ استراتيجية الصين الخاصة بـ "الانفتاح على العالم" التي أعلن عنها الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2013، حيث يتيح موقع الصين لها ان تتواصل مع العديد من الدول، مثل اليابان، وماليزيا، وإندونيسيا، والهند، وبقية دول القارة الأسيوية بشكل

[1] هال براندز، " أدوات الهيمنة الصينية"، الرياض، **مجلة الخليج**، 28 يناير 2021، على الرابط التالي: https://www.alkhaleej.ae/20210128

عام، كما يقابل شاطئها على المحيط الهادي الساحل الغربي للولايات المتحدة. ولقد استغلت الصين موقعها الجغرافي في بناء وتطوير شبكة علاقات عالمية مثمرة، من خلال بناء شبكة طرق دولية كبرى تربط معا العديد من دول آسيا. انطلاقا من الصين، وصولا إلى عديد من الدول الأوروبية والإفريقية، على أن تكون الصين مركزا لتلك الشبكة، ومن شأن هذا البرنامج الصيني الدولي أن يقدم ولأول مرة شبكة متكاملة من البنية الأساسية، والكوادر البشرية، والخدمات المالية التي يمكن أن تسهل نقل البضائع والسلع والمواد الأساسية في وقت يقل عن نصف الوقت الذي كانت تحتاج إليه عمليات النقل الدولي السابقة[1].

وحري بالذكر أن مشروع طريق الحرير الأصلي يعود إلى التوسع الغربي لأسرة هان الصينية (206 – 220 قبل الميلاد)، والتي أقامت شبكات تجارية في جميع أنحاء ما يعرف اليوم بدول آسيا الوسطى في أفغانستان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، وكذلك الهند وباكستان في الجنوب. وامتدت تلك الشبكات لأكثر من 4000 ميل إلى أوروبا. وهكذا كانت آسيا الوسطى مركزًا لواحدة من أولى موجات العولمة، حيث فتحت الأسواق الشرقية والغربية، أمام الحرير والتوابل وسلع أخرى إلى الغرب بينما تلقت الصين الذهب والمعادن النفيسة الأخرى في المقابل خلال السنوات من (618–907 م)[2]، وتعود تسمية هذا الطريق التجاري إلى العالم الجيولوجي، والرحالة الألماني "فرديناند فون ريتشهوفن" والذي

[1] مصطفى علوي، **"**دور الصين في تأسيس نظام دولي جديد**"، مرجع سابق**، ص163

[2] James McBride, Noah Berman, Andrew Chatzky, "China's Massive Belt and Road Initiative" Washington, **the Council on Foreign Relations**, February 2, 2023, On Site:
https://www.cfr.org/backgrounder/chinas-massive-belt-and-road-initiative

سار على ذلك الطريق ما بين الأعوام (1860–1872) حيث كانت السلعة الرئيسة المتداولة هي الحرير ومن هنا جاءت تسميته بطريق الحرير.[1]

أهداف مبادرة الحزام والطريق:

تسعى الصين إلى تحقيق حزمة من الأهداف من وراء المبادرة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:[2]

(أ) الأهداف السياسية:

وتتحدد فيما يلي:

•**تعزيز وجود الصين في منطقة أوراسيا:** ذات الأهمية الجيواستراتيجية حسب نظرية ماكيندر "قلب الأرض"، والتي ترى أن قلب العالم يتمثل في منطقة أوراسيا، حيث تتمتع بحماية طبيعية من مختلف الجهات ضد الغزو الخارجي، إلى جانب المساحة الشاسعة التي تتمتع بها والتي تقدر بـ 5 مليون ميل مربع، وتمتاز كذلك بإمكانيات اقتصادية هائلة بسبب غناها بالموارد الطبيعية وهو ما جعل ماكيندر يطلق عليها بجدارة اسم " قلب الأرض"، لذلك فهي تمنح الدولة التي تسيطر عليها القوة الاقتصادية والجغرافية اللازمة للسيطرة على العالم كله، في ظل ما تمتلكه من موارد اقتصادية كبيرة وبهذا تمثل أوراسيا للصين عمقا استراتيجيا تستثمر فيه الأخيرة عبر مشروعها الحزام والطريق، بحيث توفر لها هدف الحماية الأمنية، والتفوق الاقتصادي لما تمتلكه المنطقة من موارد ثروات هائلة [3]

[1] قاسم محمد عبيد، ريا عبد المحسن"التوجهات الاستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق: دراسة في التوجه الطاقوي"، مرجع سابق، ص5

[2] عدنان خلف، هند نافع، " مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات"، بغداد، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 19، 16 أيار 2020، ص175.

[3] Eldar Ismailov, Vladimer Papava, “Rethinking Central Eurasia”, Singapore, **The Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program**, June 2010, p. 85

•**التعددية القطبية:** ترى الصين انه لابد من تجميع وسائل التكامل الاقليمي والاستراتيجي متعدد الأقطاب من أجل احتواء القوة الأمريكية المهيمنة، لأن الاحتواء أكثر مردودية من المواجهة الصريحة، ويتم ذلك من خلال فرض "نظام أمني جديد" مؤسس على التكتلات والشراكات والحوار والثقة المتبادلة، بديلا عن نظام قديم موروث عن الحرب البادرة وهو ما تستهدفه مبادرة الحزام والطريق[1].

•**تناسق السياسات** والذي يمثل الضمان الاستراتيجي لمبادرة "الحزام والطريق" من حيث التعاون بين الحكومات والعمل النشيط على تشكيل آليات التناسق والتبادل بشأن السياسات الكلية على مستويات عديدة بين الحكومات وتعميق تكامل المصالح وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة، مع اجراء اتصالات مستفيضة حول استراتيجيات التنمية الاقتصادية بقصد تعميق أواصر التعاون بين كافة الأطراف[2].

(ب) الأهداف الاقتصادية:

ولعل أبرزها:

- **الاستفادة من نمو التجارة العالمية:** يشير عدد من المحللين إلى زيادة متوقعة في حجم التجارة العالمية خلال السنوات المقبلة، وذلك بفضل عدة عوامل أبرزها الزيادة المتوقعة في حجم الطبقة الوسطى في العديد من مناطق العالم، حيث تشير التقديرات إلى أنه بين عامي 2015 و2030، من المتوقع أن ترتفع نسبة مساهمة الطبقة المتوسطة في مناطق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الانفاق العالمي من 52% إلى 70%،

[1] سيدي محمد حيماد، " السياسة الخارجية الصينية: محاولة في الفهم"، (برلين، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، 2017)، ص66

[2] باهر مردان مضخور،"استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين"، بغداد، **مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، العدد 67، 2016، 196.

وتسعى الصين إلى الاستفادة من هذا النمو المتوقع للتجارة العالمية حيث تستطيع تسويق وتصدير منتجاتها إلى سائر دول العالم.[1]

- **تعزيز مكانة "اليوان" الصيني عالمياً:** تسعى الصين إلى مواصلة عملية تدويل عملتها المحلية "اليوان" وصولا إلى جعلها العملة الرئيسية للتبادل التجاري العالمي، خاصة بعدما تمكن "اليوان" في عام 2016 من الانضمام إلى "سلة حقوق السحب الخاصة" التابعة لصندوق النقد الدولي، إلى جانب العملات الأربع المدرجة، وهي الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي والين الياباني والجنيه الاسترليني، ويمثل استخدام "اليوان" في تسوية التعاملات التجارية الصينية مع الدول الأعضاء في مبادرة "الحزام والطريق" خطوة كبيرة تسعى إليها الصين من أجل تداول عملتها في الأسواق العالمية[2]
- **تطوير المناطق الغربية:** سعت الحكومة الصينية إلى تبني العديد من المبادرات لتطوير المناطق الغربية من البلاد، والتي تعاني ضعفاً اقتصادياً، وفي هذا السياق أطلقت الحكومة الصينية في عام 2000 حملة تحت شعار "الاتجاه غرباً" لتحفيز النمو الاقتصادي هناك، وقامت باستثمار مليارات الدولارات لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي بتلك المناطق. ومن المرجح أن تسهم مبادرة "الحزام والطريق،" وبالتحديد الحزام البري في تطوير إقليمي "شينغيانغ" و "قانسو" اقتصادياً، وغيرهما من الأقاليم الغربية، ومن ثم تمثل المبادرة في جانب منها محاولة لإحداث توازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة ومن جهة ثانية، تهدف إلى مساعدة الصين على

[1] Wenxian Zhang,Ilan Alon , Christoph Lattemann , "China's Belt and Road Initiative Changing the Rules of Globalization", **Palgrave Studies of Internationalization in Emerging Markets** ,Washington, Palgrave Macmillan, 2018, p. 26

[2]Ibid.p.27

إنفاذ خطتها الاقتصادية التي تحمل شعار "صنع في الصين"، والتي تهدف إلى تحويل الصين إلى اقتصاد متقدم ذي قيمة مضافة عالية[1].

- **تعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية:** تسعى الحكومة الصينية إلى تشجيع شركاتها العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى الاستفادة من المبادرة، من أجل لعب دور حيوي في إنشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول المبادرة، بما يساهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية، خاصة شركة هواوي، فضلاً عن زيادة حصتها السوقية من التجارة الإلكترونية العالمية[2].
- **بناء مؤسسات مالية عالمية:** كبديل لنظام "بريتون وودز"، لذلك يمكن القول أن الصين تهدف لبناء عولمة جديدة تكون هي المركز فيها، على سبيل المثال انشاء بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية الى جانب بنك التنمية لدول بريكس، وصندوق طريق الحرير، مع وضع أطر مؤسسية لمنظمة شنغهاي للتعاون[3].

(ج) الأهداف الأمنية:

وهي محددة كما يلي:

- **ايجاد مصادر جديدة لإمدادات الطاقة:** تتخوف الصين من نشوب أزمة حادة تترتب عليها إعاقة وصول إمدادات الطاقة إليها ما يهدد استقرار الاقتصاد الصيني، وتتعاظم هذه المخاوف، نظراً لان 80% من احتياجات بيجين من

[1] Maximilian Mayer, "Rethinking the Silk Road: China's Belt and Road Initiative and Emerging Eurasian Relations", Singapore**, Palgrave Macmillan**, 2018, p. 12.

[2] Ibid, p12

[3] عدنان خلف، هند نافع، " مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات"، مرجع سابق، ص177

الطاقة تمر عبر مضيق "ملقا". وقد عبر الرئيس الصيني السابق "هو جينتاو" في عام 2003 عن هذه المخاوف، إذ أكد ضرورة التخفيف من حدة ما أسماه "معضلة ملقا"، ولذلك تهدف الصين من خلال مشروع "الحزام والطريق" إلى تطوير عدد من الممرات التجارية البديلة للمضيق، مثل خط أنابيب النفط بين الصين وميانمار وكذلك "الممر الاقتصادي الباكستاني–الصيني،" والذي يهدف إلى ربط ميناء "جوادر" جنوب باكستان بمنطقة "شينغيانغ" شمال غرب الصين، عبر مجموعة من الطرق والسكك الحديدية. ومع اكتمال المشروع يتوقع أن يستخدم الممر لاستيراد احتياجاتها من الطاقة من منطقة الخليج العربي.[1]

- **التأمين ضد الإرهاب والتطرف والانفصال** :وفقا للمنظور الصيني، تساعد مبادرة الحزام والطريق على تخفيف التهديدات الأمنية عبر المناطق الغربية الصينية التي تعاني اضطرابات، بما في ذلك الحركات الانفصالية للتبت والإيغور وتجارة المخدرات وتسلل المتطرفين إلى غرب الصين عبر آسيا الوسطى، وترى الصين أن تعزيز البنية الأساسية والترابط الاقتصادي الإقليمي يمكن أن يساهم في معالجة جذور عدم الاستقرار في هذه المناطق، من خلال خفض معدلات الفقر، وربط شينجيانغ ودمجها على نحو أكبر في الاقتصاد الإقليمي. وبناء عليه، يحمل هذا المشروع دوافع استراتيجية لتعزيز التنمية المحلية، ولهذا فإن من المستهدف تحويل مقاطعة شينجيانغ الشمالية الغربية لتكون بوابة الصين لوسط آسيا وغربها، ما يفتح فرصًا للاستثمار وزيادة النشاط الاقتصادي في هذه

[1] *B.A. Hamzah*," Alleviating China's Malacca Dilemma" WASHINGTON, **Institute for Security and Development Policy,** March 13, 2017, On Site: https://www.isdp.se/alleviating-chinas-malacca-dilemma/

المنطقة، ومن ثم معالجة الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين سائر مناطق الوطن الواحد[1].

- **زيادة النفوذ العسكري الصيني على المستوى الإقليمي والعالمي:** تشمل المبادرة دولاً ومناطق تعاني صراعات واضطرابات داخلية، وهو الأمر الذي يتطلب حماية المشروعات الضخمة التي يتم إنشاؤها ضمن المبادرة، بما يقتضي توفير قوات عسكرية لحمايتها، ونظراً إلى أن العديد من الدول التي تشملها المبادرة تعاني ضعفاً في القدرات الأمنية، كما هي الحال في بعض الدول الأفريقية، فقد بدأت العديد من الشركات الأمنية الصينية الخاصة بالعمل هناك، كقيامها بتأمين السفن التجارية وناقلات النفط التي تمر بالقرب من السواحل الصومالية لحمايتها من القرصنة، ويأتي في هذا السياق كذلك قيام شركة "مجموعة ديوي الأمنية المحدودة" الصينية بحماية الشركات الصينية العاملة في بناء الطرق في كينيا.[2]
- **تعزيز قدرات الأسطول البحري العسكري الصيني:** من أجل الوصول إلى مناطق أوسع حول العالم. تلبية للأهداف المتوخاة من وراء مبادرة الحزام – الطريق بأكثر الوسائل أمنًا[3].

[1] Justyna Misiągiewicz, Marcin Misiągiewicz, "China's 'One Belt, One Road' Initiative: The Perspective of the European Union", Polonia, **Annales Universitatis Mariae Curie-Skłodowska, faculty of Political Science,** vol. 23, no. 1, 2016, p. 36

[2] Alessandro Arduino, "China's Private Army: Protecting the New Silk Road", **The Diplomat**, March 20, 2018, On Site: https://thediplomat.com/2018/03/chinas-private-army-protecting-the-new-silk-road/

[3] Shannon Tiezzi, "The Maritime Silk Road Vs. The String of Pearls", **The Diplomat,** February 13, 2014, On Site: https://thediplomat.com/2014/02/the-maritime-silk-road-vs-the-string-of-pearls/

ثانيًا: تكريس النفوذ الصيني في آسيا الوسطي:

اعتبرت الصين دائرة آسيا الوسطي من أهم الدوائر من اجل ضمان استمرار التطوير الاقتصادي والعسكري نظرًا لما تحتويه هذه الدائرة من إمكانيات يمكن أن تساهم في سد النقص الذي يمكن إن يحجم الاقتصاد الصيني، لذلك سعت منذ استقلال جمهوريات هذه الدائرة إلى تطوير علاقاتها معها منذ العام 1996 وذلك عندما تحركت بيجين لإيجاد إطار رسمي يربطها بالمنطقة، فجاءت مبادرة منظمة شنغهاي للتعاون، وفي ظل حاجة الصين الملحة للطاقة بشكل متزايد، وارتفاع أسعار النفط والغاز، كان على الصين ان تبحث عن بدائل أرخص واكثر أماناً تلبي احتياجاتها من مصادر الطاقة صادفتها في جمهوريات اسيا الوسطي من دون الحاجة للمرور بالمسطحات المائية للمحيطين: الهندي والهادي، إذ تكمن أهمية المنطقة الجيو–استراتيجية، بكونها ممراً بريًا لأنابيب النفط والغاز[1]، كما أنها تشكل معبراً مهماً لا يمكن الاستغناء عنه نحو أوروبا ومنطقة غرب اسيا التي تمثل شريان مواصلاتها في مبادرة الحزام والطريق الصينية، وخلافاً لأهداف الدول الأخرى المتنافسة في اسيا الوسطى، فإن الصين لا تسعى إلى الوجود العسكري فيها، بل تأمل في التعاون الاقتصادي معها واستتباب الاستقرار في هذه الدول بما ينعكس على الأمن القومي الصيني، وفي عام 1999 وكبادرة حسن نية أبرمت الصين سلسلة من الاتفاقيات لإعادة رسم الحدود المشتركة مع دول المنطقة في اطار منظمة شنغهاي للتعاون، لاسيما وأن اقليم اسيا الوسطى حظي باهتمام كبير من الجانب الصيني في اطار

[1]حنان أبو سكين، " بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى"، القاهرة، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 10 يونيو 2014، على الرابط:
http://www.acrseg.org/6940

مشروع الحزام والطريق، الذي يتضمن عدداً من الممرات الاقتصادية المرتبطة بآسيا الوسطي لعل أهمها ما يلي[1]:

(أ) ممر الصين ووسط آسيا وغرب آسيا الذي يربط بين السكك الحديدية في كل من الصين وكازاخستان وبين أوزبكستان وتركمانستان وإيران، ومن ثم يسهل عليه تدفق السلع الصينية إلى هذه الدول.

(ب) الجسر البري الأوراسي الجديد الذي يربط الصين بأوروبا عبر كازاخستان وروسيا.

(ج)خط السكة الحديد بين الصين وقيرغيزستان وأوزبكستان، الذي يربط بين مدينتي كاشغار وكاشي في غرب شينجيانغ، عبر مدينة أوش في جنوب قيرغيزستان، إلى أنديجان في شرق أوزبكستان

الأهداف الصينية في آسيا الوسطي:

تهدف الصين من تعزيز نفوذها في آسيا الوسطي إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها ما يلي:

(أ) تحقيق الاستقرار في آسيا الوسطي:

يعتبر تحقيق الاستقرار في اسيا الوسطي من أولويات الأمن القومي للصين والجدير بالذكر أن سياسة بيجين في المنطقة تختلف اختلافًا جذريًا عن سياسة موسكو، فبينما تحاول موسكو الهيمنة على آسيا الوسطى – لا سيما قطاع الطاقة والمجال الاستراتيجي العسكري من خلال اللعب على الانقسامات بين الدول الخمس والاستفادة من نقاط ضعفها الاقتصادية، تريد بيجين بناء حزام اقتصادي يقوم على

[1] Cooley Alexander, "The Emerging Political Economy of OBOR: The Challenges of Promoting Connectivity in Central Asia and Beyond", Washington, **Center for Strategic and International Studies (CSIS)**, October 2016, p5.

الاستقرار والأمن ويساعد على الاندماج في آسيا الوسطى وربط الصين بالأسواق العالمية، ذلك ان "مسيرة الصين غربًا" مدفوعة إلى حد كبير بعوامل اقتصادية، ليس أقلها حاجتها إلى ممرات نقل متنوعة إلى أوروبا تمر عبر دائرة آسيا الوسطي الأمر الذي يتطلب دعم الاستقرار بها [1].

(ب) احتواء النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطي:

تنظر الصين إلى منطقة وسط آسيا بوصفها جواراً استراتيجياً لا يمكن السماح لواشنطن باختراقه بحال من الأحوال، وفي الوقت عينه، تسعى الصين جاهدة من خلال نظرية "الإحلال والتبديل" إلى تحجيم النفوذ الاقتصادي الأمريكي في المنطقة لتحل محله[2]، هكذا تم إغلاق القاعدة الأميركية في أوزبكستان عام 2006 وكذلك مراجعة عقد إيجار القاعدة الأميركية في قرغيزستان عام 2014، بالإضافة الي الدعوة الرسمية لمنظمة شنغهاي في يونيو 2006 لإغلاق القواعد الأميركية في آسيا الوسطى، ومن جهتها نجحت الصين من خلال منظمة شنغهاي في استقطاب دول آسيا الوسطى بشكل كبير ضد التوجهات الغربية التي تسعى لفرض أجندتها على الأنظمة الديكتاتورية التي لا تريد الخضوع لضغوط الغرب فيما يتعلق بملفات حقوق الإنسان والديمقراطية، فكثيرًا ما يعلن زعماء آسيا الوسطى تصريحاتهم ضد الانتقادات الغربية والأميركية من العاصمة الصينية بيجين[3].

[1] Bugajski Janusz, Margarita Assenova," Eurasian Disunion. Russia's Vulnerable Flanks", Washington, **The Jamestown Foundation**, June 2016, p372

[2] " الصين العالمية تسلك طريق آسيا الوسطى"، **اندبندنت عربية**، 24 مايو 2023، على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/node/4547919

[3] Carla Freeman, "China Looks to Fill a Void in Central Asia", Washington, **The United States Institute of Peace (USIP),** May 25, 2023, On Site: https://www.usip.org/publications/2023/05/china-looks-fill-void-central-asia

(ج) تعزيز التواجد الأمني الصيني في آسيا الوسطى:

وذلك من خلال ما يلي من مسارات:

- **إبعاد التهديد الأمريكي:** تمتد الحدود بين الصين ودول آسيا الوسطى إلى حوالي 3500 كم، لذلك فإن تحول منطقة آسيا الوسطى الي حزام أمن للصين من شأنه لعب دور حائط الصد الأمامي في مواجهة أي تهديد أمنى أمريكي[1].
- **اقتران الأمن بالاقتصاد:** مع سحب الولايات المتحدة قواعدها من دول المنطقة (في 2006 من أوزبكستان، وفي 2014 من قيرغيزستان)، عملت الصين على تنمية مصالحها الأمنية لحماية مصالحها الاقتصادية المتوسعة. ولقد تم الاقتران بين الاقتصاد والأمن خاصةً في عام 2015 حين أكد الرئيس الصيني على أهمية الدبلوماسية العسكرية كأحد أدوات السياسة الخارجية، حيث زادت بشكل مطرد التدريبات والتبادلات العسكرية، وزيارات الموانئ من جانب الاسطول الصيني. والأهم من ذلك أن مبادرة الحزام والطريق الطويلة الأجل تتكامل مع الدبلوماسية العسكرية للصين[2].
- **إقامة قواعد عسكرية في المنطقة:**

يعود تعاون الصين العسكري مع آسيا الوسطى إلى عام 2016، حيث افتتحت قاعدتها العسكرية في طاجيكستان في عام 2016 والتي تطل على نقطة ولوج مهمة من الصين إلى آسيا الوسطى. كما أنها قريبة من ممر واخان الحيوي في

[1] فردوس عبد الباقي، " دوافع استراتيجية: الصين وثلاثة عقود من العلاقات بآسيا الوسطى"، القاهرة، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 19 أبريل 2022، على الرابط التالي:
https://ecss.com.eg/19177/

[2] Amy Ebitz, "The use of military diplomacy in great power competition: Lessons learned from the Marshall Plan", Washington, The **Brookings Institution,** February 12, 2019, On Site:
https://www.brookings.edu/articles/the-use-of-military-diplomacy-in-great-power-competition/

أفغانستان، والذي يعد محطة رئيسية لمبادرة الحزام والطريق الصينية، كذلك شكلت في عام 2016 آلية التعاون والتنسيق الرباعية مع طاجيكستان وباكستان وأفغانستان كوسيلة لتبادل المعلومات الاستخبارية، فضلًا عن ذلك فإن وجود مثل هذه القواعد يتوافق بشكل جيد مع الطابع العام للسياسة الأمنية الصينية المعاصرة المستهدفة إعلان الصين كقوة عظمى مصممة على تأكيد نفسها أينما كانت مصالحها الرئيسية على المحك. وحيثما أصبحت "المصالح الأساسية" للصين معرضة للخطر، فمن المرجح على نحو متزايد أن يتدعم مثل هذا السلوك في المستقبل[1].

ثالثا: امتداد النفوذ الصيني إلى منطقة الشرق الأوسط:

يمكن القول أن المصالح الصينية في الشرق الأوسط تتحدد فيما يلي[2]:

(أ) ضمان أمن الطاقة:

تعد منطقة الشرق الاوسط اهم اقليم في العالم من ناحية امتلاكه لمصادر الطاقة (النفط والغاز) إذ تحتوي على ما يقرب نصف احتياطي النفط العالمي، وأكثر من 40 % من الغاز الطبيعي، وتنتج حاليًا 37 % من نفط العالم (حسب إحصائيات عام 2023) وهي موطن للعديد من كبار منتجي النفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، تحديدًا العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فضلا عن احتوائها على العديد من نقاط العبور البحرية للنفط، بما في ذلك قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز، واعتبارًا من عام 2021 ، كانت الصين واحدة من أكبر مستهلكي النفط في العالم، حيث تقع في المرتبة

[1] Stephen Blank, "China's Military Base in Tajikistan: What Does it Mean?", Singapore, **the Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program**, April 18, 2019, On Site: https://www.cacianalyst.org/publications/analytical-articles/item/13569-chinas-military-base-in-tajikistan-what-does-it-mean?.html

[2] Andrew Scobell, Alireza Nader, "China in the Middle East: The Wary Dragon", Washington, **The RAND Corporation,** 2016, p.7

الثانية بعد الولايات المتحدة، حيث يتم استيراد 72 % من إجمالي النفط الصيني، ومن بين واردات الصين من النفط، يأتي نصفها من الشرق الأوسط، حيث أن المملكة العربية السعودية تعد أكبر مصدر لواردات الصين من النفط إذ زودتها في عام 2022 بـ 13.92 مليون طن من النفط[1].

(ب) اكتساب وضع القوة الكبرى:

في أعقاب الثورات العربية (2011) وتداعياتها قامت الصين بإعادة صياغة إستراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط على النحو الذي يتواءم مع وضعها كقوة كبرى فاعلة، وترتكز هذه الاستراتيجية على بعدين أساسين **أولهما:** أن المنطقة العربية وخاصة مراكز الثقل العربي، والقوى العربية الفاعلة وفي مقدمتها مصر والمملكة العربية السعودية، ما زالت تحتل أولوية واضحة في الإستراتيجية الصينية. **ثانيهما:** التأكيد على ان الصين خارج أي تحالفات في المنطقة وحريصة على بناء شراكات جادة ومتوازنة مع الدول العربية وغير العربية أيضا، فالقيادة الصينية تدرك جيدا إن الشرق الأوسط ساحة تنافس رئيسية للفاعلين الدوليين والإقليميين، ولا تريد أن تزج بنفسها في أتون صراعات إقليمية ودولية مستعرة، ومن ثم فهي تتلمس خطواتها وتحاول تحقيق مصالحها دون الإخلال بعلاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف، ودون أن تتورط في مواجهة مع طرف دولي أو إقليمي على نحو يدعم مكانتها في دائرة الشرق الأوسط. [2]

[1] Edward Hunt, "How the US could cut off Middle East oil to China if it wanted", Washington, **Quincy Institute for Responsible Statecraft**, JUNE 7, 2023, On Site:
https://responsiblestatecraft.org/2023/06/07/in-the-middle-east-u-s-holds-china-at-risk/

[2] نورهان الشيخ، " الاستراتيجية الصينية فى الشرق الأوسط"، القاهرة، **مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات**، العدد 27، مارس 2016، ص31

(ج) توسيع نطاق نفوذها الجغرافي الاستراتيجي:

يعتبر المحللون الصينيون أن الشرق الأوسط هو مفترق طرق عالمي رئيسي ومنطقة تتمتع بأهمية جغرافية استراتيجية كبرى كونها سوقًا كبيرًا للسلع الصينية وموقعًا لمشاريع البنى التحتية الكبرى وربما مصدرا للاستثمار الرأسمالي في الصين، لذلك تبحث الصين بفعالية عن دول قوية في المنطقة تشاركها مخاوفها بشأن التفوق الظاهر للقوة الأمريكية عالميا. وتعتبر إيران في صدارة هذه القوى الرئيسية في الشرق الأوسط، حيث تعد خصمًا عنيدا للولايات المتحدة. وفي حال أتيح الاختيار للصين قد تشكل إيران حليفا محتملًا لها مما يساعد القوة الآسيوية الصاعدة على موازنة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط.

وليس بخاف أن العديد من دول دائرة الشرق الأوسط تتبني رؤية إيجابية تجاه صعود الصين، مع ترحيبهم بها شريكا استراتيجيًا يُعتمد عليه، خاصة في مجال الاستثمارات، بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة الاقتصادية للصين في العديد من دول الشرق الأوسط لا تنطوي على أي شروط، على عكس الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية، وبناءً عليه ركزت الصين على أهمية استمرارية تمسك الدول العربية بمبدأ الصين الواحدة وعدم الاعتراف بتايوان، وان كانت قد سمحت بإمكانية اقامة علاقات تجارية واقتصادية مع تايوان في إطار محدد لا يتم تجاوزه، وعلى هذا الاساس لا يوجد تمثيل دبلوماسي لأي دولة عربية في تايوان، كما أدت الدول العربية دورًا اساسيا في الاعتراض على ضم تايوان الى الامم المتحدة[1].

وفي المقابل ظل الموقف الصيني الرسمي مؤيدًا للحقوق العربية ولا سيما الفلسطينية المشروعة مع السعي لإيجاد حلول سلمية للنزاعات في المنطقة، والبقاء على مسافة واحدة من أطراف النزاع، سواء ما تعلق بالصراع الخليجي الإيراني، أو مسألة احتلال

[1] زينب عبد الله، "السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (السعودية نموذجًا)، بغداد، **مجلة قضايا سياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 58، 2019، ص 226

إيران للجزر الإماراتية، ولقد تابعت الصين عملية السلام في الشرق الاوسط متابعة دقيقة، وكذلك ساندت القرارات العربية في الامم المتحدة المتعلقة بالمطالبة بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة ومنها: الجولان السورية، وجنوب لبنان، وأدانت الاعمال الاسرائيلية ضد الفلسطينيين، ونددت بالهجوم على لبنان، واعطت موافقة غير مباشرة على القرار الذي اصدره مجلس الامن باستخدام القوة لتحرير الكويت عام 1991، كما عارضت الغزو الامريكي للعراق 2003 برفضها مساعي الولايات المتحدة الامريكية آنذاك إلى اصدار قرار جديد من مجلس الامن يتيح غزو العراق بدعوى مقاومة الارهاب ووجود اسلحة دمار شامل، وكذلك نددت الصين بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة[1].

وفي مسعي لتكريس الحضور الصيني في منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها الدائرة الخليجية نجحت الصين في تحقيق التقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران حيث يعد الاتفاق السعودي الإيراني بمنزلة الإعلان الأول للحضور الصيني في الشرق الأوسط، وهو أول تدخل منفرد لترتيب ملفات المنطقة من قبل قوة كبرى غير الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة 1991، كما يعد تجاوزاً صينياً للملفات الاقتصادية إلى الملف الأمني الذي كان مسؤولية أمريكية حصرية. ويأتي هذا الاتفاق أيضاً في إطار تفعيل مبادرة الأمن الدولي التي أطلقتها الصين، ورغبتها في المحافظة على المصالح الصينية مع القوى النفطية في المنطقة. ويبدو أنَ الصين حريصة على تسويق الاتفاق على أنه ليس ضد أحد، وفي الوقت نفسه تسويق الدبلوماسية الصينية بأنها تعتمد الأدوات الأكثر استقراراً، مقارنة بالدور الأمريكي الذي تصفه بالعسكري، ولقد حرصت الصين على النجاح في هذا الاختبار الأول لها في المنطقة كون هذا الاتفاق بين دولتين مصدرتين للنفط، الذي

[1] عدنان البدراني، "السياسات الخارجية للقوي الأسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية: دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين، والهند"، (عمان، **الأكاديميون للنشر والتوزيع**، 2016)، ص62

يعتمد عليه الاقتصاد الصيني، مع كونهما دولتين مركزيتين في مشروع الحزام والطريق.[1]

ويحق القول أن بالتقارب السعودي – الإيراني تكون الصين قد تخلت عن سياستها الحيادية، مع تبنيها لاستراتيجية جديدة تقوم على التدخل الإيجابي في حل النزاعات والخلافات الإقليمية والدولية، ونشر الأمن والسلم الدوليين عبر الحوار والتفاهم وتعزيز التنمية المستدامة، وهي الاستراتيجية التي تم اختبارها وتطبيقها بنجاح في تسوية الخلاف الإيراني السعودي[2]، وتهدف الصين من توقيع اتفاقية عودة العلاقات بين البلدين الي تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها ما يلي:

(أ) كسب المزيد من الدول الإقليمية الاستراتيجية الهامة، لدعم موقفها التنافسي مع الولايات المتحدة، لإلغاء القطبية الأحادية الأمريكية، ومن المفارقات أن تكسب الصين ثقة دولتين إحداهما حليفًا للولايات المتحدة، وهي السعودية، والأخرى عدوا للولايات المتحدة وهي إيران[3].

(ب) مثل الاتفاق نجاحا كبيرًا للدبلوماسية الصينية، ويؤرخ لمرحلة جديدة من دورها في النظام الدولي، وذلك نظرا لأهمية الصراع السعودي–الإيراني على مستوى الشرق الأوسط بصفة خاصة وعالميًا بصفة عامة، حيث أثبتت الصين بهذا النجاح قدرتها على ملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة في

[1] وحدة الرصد والتحليل، " الاتفاق السعودي الإيراني وانعكاساته على الملفات السياسية في المنطقة"، أنقرة، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات**، 9 أبريل 2023، ص 6.

[2] يوسف خطاب، " الاتفاق السعودي الإيراني: أسبابة، أهدافه، نتائجه، تحدياته"، الرياض، **مجلة اراء حول الخليج**، العدد 184، 29 مارس 2023، على الرابط التالي:
https://araa.sa/index.php?option=com_

[3] شاهر الشاهر، " قراءة في الاتفاق السعودي- الإيراني برعاية صينية"، برلين، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية"**، مجلة مدارات إيرانية، العدد 20، المجلد 6، يونيو 2023، ص12

المنطقة، وبات من الصعب عليها استعادة الدور الذي كانت تمارسه طيلة العقود السابقة.[1]

(ج)رغبة بيجين في تعزيز قوتها الناعمة، ودحض الاتهامات الغربية لها باضطهاد الإيغور المسلمين، عبر سعيها للتقريب بين أكبر دولتين إسلاميتين رغم اختلافهما المذهبي[2].

وجدير بالذكر أن دعم العلاقات مع إيران يحظى بالأولوية على سلم المصالح الصينية بحسبانها مصدرًا هامًا وقريبًا للطاقة التي تفتقر اليها الصين بشدة، لذلك تقاربت العلاقات الصينية الإيرانية بشكل ملحوظ بعد الثورة الإسلامية عام 1979 وانحراف سياسة إيران بعيدًا عن الدائرتين الأمريكية والأوروبية، نتيجة تغيير نظام الحكم الإيراني، والدخول في حالة عدائية مع الولايات المتحدة وحلفائها الإستراتيجيين والتقليديين في المنطقة، حيث سارعت بيجين للاعتراف بإيران الثورة، وانضمت إلى قائمة مزودي إيران بالسلاح أثناء الحرب العراقية – الإيرانية في توقيت بالغ التعقيد لدى إيران بعد قرار حظر تصدير الأسلحة لإيران على خلفية أزمة الرهائن الأمريكية عام 1979[3]، وبحلول تسعينات القرن العشرين ارتسمت معالم مرحلة جديدة بينهما، حيث لعبت التحولات الدولية دورًا في تعزيز العلاقات بين الدولتين وامتدادها لتشمل الجوانب الاقتصادية والتجارية والعسكرية، بجانب العلاقات السياسية، وبنهاية عقد التسعينات توثقت العلاقات بشكل أقوى على خلفية

[1] "الاتفاقية السعودية الإيرانية وعودة العلاقات الدبلوماسية"، الرياض، **المعهد الدولي للدراسات الإيرانية**، 14 مارس 2023، ص21

[2] يوسف خطاب، " الاتفاق السعودي الإيراني: أسبابه، أهدافه، نتائجه، تحدياته"، **مرجع سابق**، على الرابط التالي:

https://araa.sa/index.php?option=com_

[3] Peter Mackenzie, "A Closer Look at China-Iran Relations", Washington, **The Center for Naval Analyses: China Studies (C N A)**", September 2010, p2

إعطاء الصين سياسة الانفتاح عالميًا الأولوية، لتسويق منتجاتها من ناحية، والحصول على النفط من ناحية أخرى.[1]

وفي أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين كان هناك أربعه تطورات فتحت الباب أمام فرص وحوافز جديدة للصين لتعزيز تعاونها على مستوي كبير مع إيران **أولها:** في عام 1999 أنتج القصف الجوي الأمريكي لسفارة الصين في بلجراد بطريق الخطأ ضغوطاً شعبية ونخبوية على القيادة الصينية للنأي بنفسها عن الولايات المتحدة، فجعلت من التعاون مع الجمهورية الإسلامية طريقة جماهيرية لإظهار لا مبالاتها من المخاوف الأمريكية. **وثانيها:** بعد اكتشاف برنامج إيران السري لتخصيب اليورانيوم عام 2002 بدأت الشركات الغربية في الانسحاب من إيران وبدأت الحكومات الغربية في زيادة الضغط عليها، مما أتاح فرصًا جديدة للشركات الصينية لبناء روابط اقتصادية واستراتيجية مع طهران. **وثالثها:** شكلت الضغوط الأمريكية على روسيا واليابان وكوريا الجنوبية والهند لخفض التجارة والاستثمار مع إيران بسبب برنامجها النووي فرصة للصين لتكون أكثر اندماجاً بالسوق المحلية الإيرانية.[2]

وقد تعمقت العلاقات بشكل أكبر بانتهاج واشنطن سياسة العقوبات تجاه الدولتين، حيث رفضت الصين إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ووقعت مع إيران اتفاق الشراكة الإستراتيجية الشاملة عام 2015، ورفعت مستوى التبادل التجاري والاستثماري مع إيران، ورفضت الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وعودة العمل بالعقوبات ضد إيران (2018)، فضلًا عن اتباع الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العملاق الصيني الصاعد في شرق آسيا للحفاظ

[1] Scott Harold, Alireza Nader, "China and Iran: Economic, Political, and Military Relations", Washington, **The RAND Corporation**, 2012, p 4
[2] Ibid, p.5

على موقعها في قيادة النظام الدولي، وإيران القوة الإقليمية في الشرق الأوسط للحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل[1].

مستوى وأبعاد الشراكة الإستراتيجية الصينية–الإيرانية:

في يونيو 2020، تداولت صحيفة "نيويورك تايمز" مسودة من 18 صفحة للصفقة بين الصين وإيران أشارت إلى تصميم كلا البلدين على السعي إلى إقامة شراكة أكثر رسمية تشمل التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية خلال السنوات الخمس والعشرين التالية[2]، إلى جانب تعهّد الصين باستثمار ما يبلغ 400 مليار دولار في البنية التحتية الإيرانية الخاصة بالنفط والغاز والنقل، وفي المقابل، ستزود إيران الصين بالنفط بسعر أقل من أسعار السوق، وبالفعل وقعت الصين وإيران في مارس 2021 اتفاقية تعاون لتحفيز الاستثمارات في البنية التحتية للنفط والغاز والبتروكيماويات في إيران وقد سميت هذه الاتفاقية باسم "الصفقة الإيرانية الصينية" حيث جذبت هذه الصفقة اهتمامًا كبيرًا لتأثيرها على أسواق النفط العالمية والجغرافيا السياسية في المنطقة[3].

ولقد أثارت هذه الاتفاقية جدلا كبيرا بين رموز التيارات السياسية المعارضة بإيران، مبررة للهجوم على الحكومة والنظام، باعتبار أن هذه الاتفاقية تأتي على

[1] Mark Landler, "Trump Abandons Iran Nuclear Deal He Long Scorned", **The New York Times**, May 8, 2018, On Site: https://www.nytimes.com/2018/05/08/world/middleeast/trump-iran-nuclear-deal.html

[2] Farnaz Fassihi, Steven Lee Myers, "Defying U.S., China and Iran Near Trade and Military Partnership", Washington, **The New York Times**, July 11, 2020, On Sie: https://www.nytimes.com/2020/07/11/world/asia/china-iran-trade-military-deal.html

[3] Farnaz Fassihi, Steven Lee Myers, "China, with $400 Billion Iran Deal, Could Deepen Influence in Mideast", Washington, **The New York Times**, March 27, 2021, On Site: https://www.nytimes.com/2021/03/27/world/middleeast/china-iran-deal.html

حساب سيادة إيران ومصالحها، وأن المفاوضات تفتقر للشفافية ووصفوا الصفقة بأنها عملية بيع لموارد إيران، وقارنوها بالاتفاقات أحادية الجانب التي أبرمتها الصين مع دول مثل سريلانكا، وأنها تتناقض مع أسس الجمهورية الإسلامية ومبادئ السياسة الخارجية التي أرساها الخميني، بينما قال مؤيدو الصفقة إن على إيران أن تكون براغماتية وتعترف بصعود الصين الاقتصادي المتزايد، حيث وصف وزير الخارجية الإيراني الصين بأنّها "صديقة للأوقات الصعبة"[1]. موكدًا على المكاسب المتحققة من وراء هذه الصفقة والمحددة في الآتي[2]:

- إن توقيع هذه الصفقة جاء في وقت كان يمر فيه الاقتصاد العالمي بانكماش بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد الذي تسبب في تقليص شركات النفط العامة والخاصة لنفقاتها على عمليات التنقيب والإنتاج والذي أدي إلى تقليل المعروض من النفط، ومن ثم تقلبات السوق وارتفاع الأسعار وإبطاء الانتعاش الاقتصادي العالمي، نتيجة لذلك تعهدت الصين بالاستثمار في البنية التحتية النفطية لإيران لتأمين الحصول على النفط في حال استمرار هذه الجائحة.
- سيكون للاتفاق الإيراني الصيني مردودات كثيرة على أداء وتوسع العديد من القطاعات الصناعية المختلفة في إيران بما فيها قطاعي الغاز والبتروكيماويات، مما سيزيد صادرات النفط الإيرانية العالمية لا سيما إلى الأسواق الصينية.
- يشكل الاتفاق الإيراني الصيني مخططًا بديلًا لتجارة النفط أقل عرضة للعقوبات. حيث سيتم بموجب الاتفاق، اعتبار اليوان من آليات الدفع بغير الدولار وبالتالي سوف تعزز الصفقة التوجه الحالي المتمثل في إزاحة الدولار من تجارة النفط، وسيكون بمثابة محفز للدول النامية الأخرى أو الخاضعة لعقوبات لتبني هذا التوجه.

[1] Ibid

[2] إيمري هاتيبولو، ماجد السويلم، " تبعات صفقة التعاون المبرمة بين إيران والصين بشأن أسواق النفط"، الرياض، **مركز الملك عبدالله للبحوث والدراسات البترولية**، أغسطس 2021، ص4

وإلى جانب العلاقات الاقتصادية والطاقوية سعت الصين إلى إقامة علاقات عسكرية وسياسية جوهرية مع إيران وتكمن أهمية إيران السياسية والعسكرية بالنسبة للصين فيما يلي من اعتبارات:

(1)ترى الصين أن وجود إيران، التي تعارض الوجود الأمريكي في المنطقة، وهي مجهزة بمعدات عسكرية متطورة نوعاً ما، يكمل هدف الصين في منع وقوع هذه المنطقة المهمة جغرافياً واستراتيجياً تحت سيطرة الولايات المتحدة[1].

(2) إن تزويد إيران بأسلحة مثل صواريخ كروز المضادة للسفن، والطائرة المقاتلة (J-10)، وطرادات الهجوم السري (Type-02)، وصواريخ كروز المضادة للطائرات (YJ-22)، والغواصات من طراز (Yuan)، والغواصات الصاروخية (FL-3000N)، وأنظمة الدفاع (HHQ) تكسب الصين فرصة التجريب الميداني لترسانتها العسكرية التي قد تستخدمها في أي نزاع مع الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد يرجح بعض المراقبين أن الصين في نهاية المطاف سوف تؤسس علاقة دفاع رسمية مع إيران، وربما تُبقي نظرها موجهاً نحو تأجير منشآت بحرية فيها من شأنها مساعدة بحرية جيش التحرير الشعبي في تأمين الممرات البحرية التي تستخدمها الصين للحصول على الطاقة من الشرق الأوسط. [2]

(3)ترى الصين أن المواجهة بين إيران والولايات المتحدة قد لا تكون أمراً سيئاً كلياً بالنسبة لها، لأن النتيجة النهائية لهذا النزاع ستكون الحالة المشتتة، أو

[1] Scott Harold, Alireza Nader, "China and Iran: Economic, Political, and Military Relations**", op.cit**, p18

[2] Joel Wuthnow, "Will China Strengthen Iran's Military Machine in 2020?", **The Center for the National Interest**, January 16, 2020, On Site: https://nationalinterest.org/blog/middle-east-watch/will-china-strengthen-iran%E2%80%99s-military-machine-2020-114681

المتعثرة، أو المنهكة، التي ستكون عليها الولايات المتحدة ومن ثم لن يكون في مقدرتها التركيز على احتواء نمو قوة الصين الصاعدة مما يمهد الطريق أمام بزوغ الصين على أنها قوة عظمى حقيقية[1].

(4)تسعي الصين إلى إقامة علاقة طويلة الأجل مع إيران، حيث تري أن العلاقات المتنامية مع الأخيرة قد تؤدي دور السياج لمنع إيران من الوقوع في مدار الولايات المتحدة في المستقبل، خاصة في حالة الإطاحة بالجمهورية الإسلامية ووضع حكومة مؤيدة للولايات المتحدة محلها[2].

[1] Scott Harold, Alireza Nader, "China and Iran: Economic, Political, and Military Relations**", op.cit,** p20

[2] Ibid, p20

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

(1) رزگار علي، "الصراع الامريكي–الصيني في ظل المتغيرات الجديدة: دراسة في الابعاد السياسية والاستراتيجية والاقتصادية فترة 2008–2020"، نيقوسيا، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الشرق الأدنى، 2021، ص84

(2) إدريس لكريني، "الصين وتحولات النظام الدولي الراهن"، بيروت، **مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي**، العدد 461، المجلد 40، يوليو 2017، ص124.

(3) احمد فاروق عباس، "التجربة التنموية في الصين: الواقع والتحديات"، القاهرة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، العدد 3، المجلد 49، أكتوبر 2019، ص550.

(4) جيفري ساكس، الاقتصاد الصيني في مواجهة الضغوط الأمريكية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2015، على الرابط:
https://1a1072.azureedge.net/ebusiness/2015/10/21/

(5) دينغ لونغ، "تجربة الصين في التنمية: رؤي وإنجازات"، القاهرة، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 13 فبراير 2022، على الرابط التالي:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17398.aspx

(6) محمد عبد السلام، " القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي"، القاهرة، **السياسة الدولية**، يوليو 2011، على الرابط التالي:
http://www.siyassa.org.eg/News/1591.aspx

(7) شادي عبد الوهاب منصور، " العامل التايواني: لماذا تسعى الصين لتعزيز قدراتها العسكرية؟"، أبوظبي، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، العدد 1691، 20 نوفمبر 2022.

(8) صفاء حسين علي، "إستراتيجية القوة الذكية وأثرها في السياسة الخارجية الصينية"، بغداد، **مجلة الجامعة العراقية**، العدد 47، المجلد 3

(9) قاسم محمد عبيد، ريا عبد المحسن"التوجهات الاستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق: دراسة في التوجه الطاقوي"، بغداد، **مجلة قضايا سياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد62، 2020،

(10) د. السيد أمين شلبي، الصين والعالم: رؤية الصين للعالم ورؤية العالم للصين، (القاهرة، **عالم الكتب**، الطبعة الأولى، 2018).

(11) علي الجرباوى، "رؤية الصين لدورها العالمي"، الدوحة، **المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية**، العدد 509، المجلد 44، يوليو 2021.

(12) د.مصطفى علوي، "دور الصين في تأسيس نظام دولي جديد"، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 214، المجلد 53، أكتوبر 2018.

(13) هال براندز، " أدوات الهيمنة الصينية"، الرياض، **مجلة الخليج**، 28 يناير 2021، على الرابط التالي:

https://www.alkhaleej.ae/20210128

(14) عدنان خلف، هند نافع، " مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات"، بغداد، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 19، 16 أيار 2020.

(15) [1] سيدي محمد حيماد، " السياسة الخارجية الصينية: محاولة في الفهم"، (برلين، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، 2017)

(16) باهر مردان مضخور،"استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين"، بغداد، **مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، العدد 67، 2016.

(17) حنان أبو سكين، " بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى"، القاهرة، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 10 يونيو 2014، على الرابط:

http://www.acrseg.org/6940

(18) " الصين العالمية تسلك طريق آسيا الوسطى"، **اندبندنت عربية**، 24 مايو 2023، على الرابط التالي:

https://www.independentarabia.com/node/4547919

(19) فردوس عبد الباقي، " دوافع استراتيجية: الصين وثلاثة عقود من العلاقات بآسيا الوسطى"، القاهرة، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 19 أبريل 2022، على الرابط التالي:

https://ecss.com.eg/19177/

(20) نورهان الشيخ، " الاستراتيجية الصينية فى الشرق الأوسط"، القاهرة، **مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات**، العدد 27، مارس 2016.

(21) زينب عبد الله، "السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (السعودية نموذجًا)، بغداد، **مجلة قضايا سياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 58، 2019.

(22) عدنان البدراني، "السياسات الخارجية للقوي الأسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية: دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين، والهند"، (عمان، **الأكاديميون للنشر والتوزيع**، 2016).

(23) وحدة الرصد والتحليل، " الاتفاق السعودي الإيراني وانعكاساته على الملفات السياسية في المنطقة"، أنقرة، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات**، 9 أبريل 2023.

(24) يوسف خطاب، " الاتفاق السعودي الإيراني: أسبابة، أهدافه، نتائجه، تحدياته"، الرياض، **مجلة اراء حول الخليج**، العدد 184، 29 مارس 2023، على الرابط التالي:
https://araa.sa/index.php?option=com_

(25) شاهر الشاهر، " قراءة في الاتفاق السعودي– الإيراني برعاية صينية"، برلين، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية**"، مجلة مدارات إيرانية، العدد 20، المجلد 6، يونيو 2023

(26) "الاتفاقية السعودية الإيرانية وعودة العلاقات الدبلوماسية"، الرياض، **المعهد الدولي للدراسات الإيرانية**، 14 مارس 2023، ص21

(27) إيمري هاتيبولو، ماجد السويلم، " تبعات صفقة التعاون المبرمة بين إيران والصين بشأن أسواق النفط"، الرياض، **مركز الملك عبدالله للبحوث والدراسات البترولية**، أغسطس 2021، ص4

ثانيا: المراجع الأجنبية

(28) Joshua Kurlantzick, "China's Charm: Implications of Chinese Soft Power", Washington, **Carnegie Endowment for International Peace**, Issue 47, June 2006.

(29) "Chinese foreign trade in figures", **Santander Trade,** May 2023, On Site: https://santandertradecom.translate.goog/en/portal/analysemarkets/china/foreign-trade-in-figures?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

(30) "2023 China Military Strength**", Global Fire Power,** April 23, 2023, On Site: https://www.globalfirepower.com

(31) "Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2022", Washington**, U.S. Department of Defense,** November 29, 2022.

(32) Hans M. Kristensen & Matt Korda &Eliana Reynolds, "Nuclear Notebook: Chinese nuclear weapons, 2023", Washington, **Bulletin of the Atomic Scientists**, March 13, 2023, On Site: https://thebulletin.org/premium/2023-03/nuclear-notebook-chinese-nuclear-weapons-2023/

(33) Shannon Bugos & Michael Klare, "Pentagon: Chinese Nuclear Arsenal Exceeds 400 Warheads", Washington, **The Arms Control Association**, January/February 2023, On Site: https://www.armscontrol.org/act/2023-01/news/pentagon-chinese-nuclear-arsenal-exceeds-400-warheads

(34) Timothy R. Heath, "Why Is China Strengthening Its Military? It's Not All About War", Washington, **The RAND Corporation**, March 24, 2023, On Site: https://www.rand.org/blog/2023/03/why-is-china-strengthening-its-military-its-not-all.html

(35) "Full text of Xi's written speech at APEC CEO Summit**", China Daily**, 18 November 2022, On Site: https://www.chinadaily.com.cn/a/202211/18/WS6376a822a31049175432a691.html

(36) James McBride, Noah Berman, Andrew Chatzky, "China's Massive Belt and Road Initiative" Washington, **the Council on Foreign Relations**, February 2, 2023, On Site:

https://www.cfr.org/backgrounder/chinas-massive-belt-and-road-initiative

(37) Eldar Ismailov, Vladimer Papava, "Rethinking Central Eurasia", Singapore, **The Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program**, June 2010.

(38) Wenxian Zhang,Ilan Alon , Christoph Lattemann , "China's Belt and Road Initiative Changing the Rules of Globalization", **Palgrave Studies of Internationalization in Emerging Markets** ,Washington, Palgrave Macmillan, 2018.

(39) Maximilian Mayer, "Rethinking the Silk Road: China's Belt and Road Initiative and Emerging Eurasian Relations", Singapore**, Palgrave Macmillan**, 2018.

(40) B.A. Hamzah,″ Alleviating China's Malacca Dilemma" WASHINGTON, **Institute for Security and Development Policy,** March 13, 2017, On Site: https://www.isdp.se/alleviating-chinas-malacca-dilemma/

(41) Justyna Misiągiewicz, Marcin Misiągiewicz, "China's 'One Belt, One Road' Initiative: The Perspective of the European Union", Polonia, **Annales Universitatis Mariae Curie-Skłodowska, faculty of Political Science,** vol. 23, no. 1, 2016.

(42) Alessandro Arduino, "China's Private Army: Protecting the New Silk Road", **The Diplomat**, March 20, 2018, On Site: https://thediplomat.com/2018/03/chinas-private-army-protecting-the-new-silk-road/

(43) Shannon Tiezzi, "The Maritime Silk Road Vs. The String of Pearls", **The Diplomat,** February 13, 2014, On Site:

(44) https://thediplomat.com/2014/02/the-maritime-silk-road-vs-the-string-of-pearls/

(45) Cooley Alexander, "The Emerging Political Economy of OBOR: The Challenges of Promoting Connectivity in Central Asia and Beyond", Washington, **Center for Strategic and International Studies (CSIS)**, October 2016.

(46) Bugajski Janusz, Margarita Assenova," Eurasian Disunion. Russia's Vulnerable Flanks", Washington, **The Jamestown Foundation**, June 2016.

(47) Carla Freeman, "China Looks to Fill a Void in Central Asia", Washington, **The United States Institute of Peace (USIP),** May 25, 2023, On Site:

https://www.usip.org/publications/2023/05/china-looks-fill-void-central-asia

(48) Amy Ebitz, "The use of military diplomacy in great power competition: Lessons learned from the Marshall Plan", Washington, The **Brookings Institution,** February 12, 2019, On Site: https://www.brookings.edu/articles/the-use-of-military-diplomacy-in-

(49) [1] Stephen Blank, "China's Military Base in Tajikistan: What Does it Mean?", Singapore, **the Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program**, April 18, 2019, On Site: https://www.cacianalyst.org/publications/analytical-a.html

(50) Andrew Scobell, Alireza Nader, "China in the Middle East: The Wary Dragon", Washington, **The RAND Corporation,** 2016, p.7

(51) Peter Mackenzie, "A Closer Look at China-Iran Relations", Washington, **The Center for Naval Analyses: China Studies (C N A)**", September 2010.

(52) Scott Harold, Alireza Nader, "China and Iran: Economic, Political, and Military Relations", Washington, **The RAND Corporation**, 2012.

(53) Mark Landler, "Trump Abandons Iran Nuclear Deal He Long Scorned", **The New York Times**, May 8, 2018, On Site: https://www.nytimes.com/2018/05/08/world/middleeast/trump-i

(54) Farnaz Fassihi, Steven Lee Myers, "Defying U.S., China and Iran Near Trade and Military Partnership", Washington, **The New York Times**, July 11, 2020, On Sie: https://www.nytimes.com/2020/07/11/world/asia/china-iran-trade-military-deal.html

(55) Farnaz Fassihi, Steven Lee Myers, "China, with $400 Billion Iran Deal, Could Deepen Influence in Mideast", Washington, **The New York Times**, March 27, 2021, On Site: https://www.nytimes.com/2021/03/27/world/middleeast/china-iran-deal.html